



جامعة الإسكندرية
ALEXANDRIA
UNIVERSITY
كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية
Faculty of Economic Studies & Political Science
معرفة واتساع

المجلة العلمية
لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

<https://esalexu.journals.ekb.eg>

دورية علمية محكمة

المجلد العاشر (العدد العشرين، يوليو 2025)

⁽¹⁾ تداعيات التغير المناخي على الاستقرار السياسي في دول الجنوب

The Implications of Climate Change in Political
Stability in Southern countries

أحمد همام محمد همام

مدرس العلوم السياسية والإدارة العامة

كلية التجارة – جامعة أسيوط

ahmedhammam@aun.edu.eg

⁽¹⁾ تم تقديم البحث في 2024/10/16، وتم قبوله للنشر في 2024/12/22.

المخلص

تأتي الدراسة لتتناول موضوعاً حيوياً خاصة في الآونة الأخيرة بسبب تزايد التأثيرات والتهديدات الخاصة بهذه القضية وهي قضية التغير المناخي وما لها من تأثير عميق على كافة الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتقليل من قدرات النظم السياسية لمواجهة المشكلات الناتجة عن التفاعلات البيئية مما يُضعف من قدرة النظام السياسي في التعامل مع القضايا والمشكلات الخاصة به مما يترتب على ذلك فقدان شرعيته وتسود حالة من عدم الاستقرار السياسي في هذه الدول، خاصة دول الجنوب التي لا تمتلك القدرات والإمكانات التي تُساعدُها في التعامل مع القضايا المُعقدة مثل قضايا التغير المناخي. ولذلك تأتي الدراسة لتتناول مُشكلة بحثية رئيسية وهي: ما تداعيات التغير المناخي على الاستقرار السياسي في دول الجنوب؟ ويعتمد الباحث في الإجابة على التساؤل البحثي الرئيسي على منهج تحليل النظم وذلك بالنظر إلى طبيعة القضايا البيئية مثل التغيرات المناخية كمدخلات وقدرات النظام السياسي في التعامل معها وتجنب تأثيراتها السلبية المُدمرة ومخرجات النظام السياسي من المسارات المختلفة الموضحة بالدراسة وهي المسار التقني والقانوني والإنساني فضلاً عن التعاون الدولي والتكاتف لتقليل الآثار الخاصة بالتغير المناخي، ولذا يتناول الباحث تقسيم الدراسة بما يعكس الأهداف الخاصة بها ما بين إطار نظري وتأثير التغير المناخي على الاستقرار السياسي في دول العالم النامي ومستقبل الاستقرار السياسي في ظل التغيرات المناخية في دول العالم النامي.

الكلمات المفتاحية: التغير المناخي - الأمن - الاستقرار السياسي - دول الجنوب - التعاون الدولي.

Abstract

This study addresses a crucial topic, especially in recent times, due to the increasing impacts and threats posed by the issue of climate change. Climate change has profound effects on various political, economic, and social dimensions, weakening the ability of political systems to address the problems arising from these interactions. This diminishes the capacity of political systems to effectively manage issues related to governance, ultimately undermining their legitimacy and leading to political instability, particularly in developing countries that lack the capabilities and resources to tackle complex challenges like climate change.

Therefore, the study focuses on a central research question: What are the implications of climate change on political stability in developing countries? To

answer this primary research question, the researcher employs a systems analysis approach, considering environmental issues such as climate change as inputs and examining the political system's capacity to manage and mitigate its destructive negative impacts. The study further explores the political system's output through various pathways, including technical, legal, and humanitarian aspects, as well as international cooperation and solidarity aimed at reducing the effects of climate change.

Accordingly, the researcher structures the study to reflect its objectives, encompassing a theoretical framework, the impact of climate change on political stability in developing countries, and the future of political stability in the context of ongoing climate changes in these nations.

Key Words: Climate Change, Security, Political Stability, Developing Countries, International Cooperation.

أولاً: المقدمة

منذ أن بدأ التجمع البشري وتنظيمه في أولى أشكال التنظيم السياسي في شكل الدولة في صورتها الأولى، وبدأ الفكر حول تنظيم شؤون هذه الدولة في كثير من المراحل التاريخية المختلفة في مختلف الحضارات، فكان الشاغل الأساسي لكثير من المفكرين هو استقرار الشعوب والأمم ومن أبرز أشكال هذا الاستقرار هو الاستقرار السياسي للدولة، أي الشعور بالأمن والطمأنينة وذلك من خلال قدرة الدولة في التعامل مع الكثير من القضايا المثارة التي تُهدد أمن وطمأنينة الأفراد والشعوب.

ولذلك منذ اللحظة الأولى للاهتمام بالاستقرار السياسي في النظم السياسية المختلفة كان الغرض منه هو التعامل مع كل ما يورق ويؤثر على شعور المواطنين بالقلق وعدم الاطمئنان من جراء القضايا المحيطة بالدولة خاصة المهددات التقليدية كالأمن القومي وسلامة الدولة من التهديدات الخارجية، حيث تتعدد وتتوغل القضايا المحيطة بالنظام السياسي منها الداخلية ومنها الخارجية منذ نشأة الدولة أو الجماعة البشرية في أولى أشكالها التنظيمية من الناحية السياسية.

ومع اختلاف القضايا التي تؤثر على حياة الأفراد والمواطنين داخل الدولة منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، حيث كانت كل فترة زمنية تتولد عنها عدد من القضايا التي تؤثر على الاستقرار السياسي للدولة، ولكن العبرة هنا بقدرة النظام السياسي في التعامل مع هذه القضايا فتأتي القدرة النسبية للنظم السياسية، فهذه القدرة ليست واحدة لكل النظم السياسية وليست واحدة لنفس النظام السياسي في الفترات الزمنية المختلفة، خاصة مع التطور التاريخي فتتعدد وتتشابك القضايا لكل مرحلة عن

سابققتها بسبب تزايد التداخل ما بين القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤثرات الخارجية (Gurgul, Henryk and Lukasz Lach :March 2012, 2)

وفي ظل تزايد عدد القضايا الشائكة الراهنة والتي تتسم بالمزيد من التعقيد والتداخل ليس فقط على المستوى الداخلي وإنما على المستوى الخارجي أيضاً، الذي يزيد من صعوبة التصدي لهذه القضايا بشكل منفرد من قبل أي دولة، ويزداد ذلك عندما يكون من سبب هذه القضايا ليست هو المتضرر الوحيد أو ليس المتضرر بشكل أكبر من جراء هذه الممارسات المؤلدة لهذه القضايا أو أن تكون لديه القدرة والإمكانات للتصدي عن المخاطر الناتجة عنها أكثر من دول أخرى ليست مسببة بشكل كبير وإنما متضررة منها بشكل أكبر.

ومن بين هذه القضايا الشائكة هي قضية التغير المناخي التي باتت واحدة من أخطر القضايا المثارة التي تهدد الأمن والاستقرار السياسي لكثير من دول العالم، الذي وجب عليها التكاتف والتكيف ووضع استراتيجية للحد من التغير المستمر في الأوضاع المناخية بالشكل الذي يهدد الأمن العالمي والأمن الإنساني (World Bank: 2020, 7).

ثانياً: أهمية الدراسة

- **الأهمية العلمية:** تأتي هذه الدراسة كواحدة من الدراسات التي تتناول موضوعاً هاماً وهو التغير المناخي والاستقرار السياسي في دول الجنوب، فمع حداثة القضية باتت من الناحية العلمية أن هناك التزاماً أخلاقياً على الباحثين لدراسة التغير المناخي وتأثيره على كافة الأبعاد الحياتية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، خاصة تأثيره على الاستقرار السياسي للدولة، ولذا تأتي هذه الدراسة في إطارها العلمي كروية علمية حول دور التغير المناخي في الاستقرار السياسي للدولة خاصة في دول الجنوب.
- **الأهمية العملية:** ومن الناحية العملية هناك التزام آخر على الباحثين وهو دراسة القضايا المجتمعية لمساعدة صانع القرار للتعامل مع هذه القضايا الملحة والمستجدة على ساحة النظام السياسي وتقديم توصيات تُفيد صانع القرار في التعامل مع هذه القضايا وإيجاد حلول لها.

ثالثاً: أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي:

- التعرف على طبيعة التغيرات المناخية في دول الجنوب.
- إلقاء الضوء على تداعيات التغيرات المناخية على الاستقرار السياسي في دول الجنوب.
- التعرف على الآليات والأدوات المُتبعة لمواجهة التغيرات المناخية.
- إبراز أهم السيناريوهات المستقبلية حول تأثير التغير المناخي على الاستقرار السياسي في دول الجنوب.

رابعاً: مشكلة البحث

بالرغم من أن الدول النامية أو دول الجنوب لا تُساهم بشكل كبير في إحداث التغير المناخي في المجتمع الدولي بسبب ضعف التصنيع في هذه الدول الذي يُنتج مسببات التغير المناخي إلا أن هذه الدول تعاني من تداعيات التغير المناخي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي مما يسبب في حدوث اضطرابات وعدم استقرار سياسي فيها.

ولذا تأتي المشكلة البحثية الرئيسية للدراسة في إطار تساؤل بحثي رئيسي وهو:

ما تداعيات التغير المناخي على الاستقرار السياسي في دول الجنوب؟

ويتفرع من التساؤل البحثي الرئيسي عدد من التساؤلات الفرعية منها:

- ما طبيعة مظاهر التغير المناخي في دول الجنوب؟
- كيف تؤثر التغيرات المناخية على الاستقرار السياسي في دول الجنوب؟
- ما السبل والآليات المتبعة لمواجهة التغيرات المناخية؟
- ما السيناريوهات المستقبلية لتداعيات التغير المناخي على استقرار دول الجنوب؟

خامساً: منهج البحث

في سعى الباحث إلى تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على السؤال البحثي الرئيسي والأسئلة الفرعية يستخدم الباحث إجراء منهجي هو المنهج الوصفي التحليلي وذلك لوصف الوضع الحالي للتغير المناخي وتأثيراته على الدول النامية أو دول الجنوب وتحليل العلاقة ما بين التغير المناخي والاستقرار السياسي في

هذه الدول، وذلك من خلال جمع البيانات المعلومات عن تأثير التغير المناخي على الموارد الطبيعية مثل (المياه والغذاء والزراعة والطاقة) في دول الجنوب وتأثير ذلك على الاستقرار السياسي في هذه الدول. وكذلك يعتمد الباحث على منهج تحليل النظم² وذلك من خلال التعرف على التغيرات البيئية التي أدت إلى قضية التغيرات المناخية والقضايا المتولدة عنها كتحديات ومُدخلات للنظام السياسي وقدرة النظم السياسية التعامل مع هذه القضايا وإصدار السياسات والبرامج للتعامل مع هذه القضايا كمخرجات للنظام السياسي لتحقيق الاستقرار السياسي كهدف رئيسي لأي نظام سياسي.

سادساً: تقسيم الدراسة

تنقسم الدراسة لعدد من المحاور الرئيسية وهي:

- المحور الأول: إطار مفاهيمي (التغير المناخي - الاستقرار السياسي).
- المحور الثاني: تأثير التغير المناخي على الاستقرار السياسي في دول الجنوب.
- المحور الثالث: مستقبل الاستقرار السياسي في ضوء التغيرات المناخية في دول الجنوب.

المحور الأول

الإطار المفاهيمي (التغير المناخي - الاستقرار السياسي)

النظام السياسي ما هو إلا مجموعة العلاقات المتشابكة والمترابطة ما بين الأجزاء والمكونات الخاصة به متأثراً في ذلك بكافة العوامل البيئية الداخلية والخارجية، ولذلك كل التغيرات البيئية المحيطة بالنظام السياسي تُفرض مجموعة من الضغوط والقضايا التي تؤثر على النظام السياسي (مي مجيب: يناير 2021، 128)، وتتعدد وتتغير هذه الضغوطات والقضايا في كل فترة زمنية ولكن في كل الأحوال تُلقي بتأثير كبير على أداء النظام السياسي وقدرته على تحقيق أعلى رضا للمواطنين لضمان استمرارية الاستقرار

(2) للمزيد انظر:

- Holt, Robert & John Richardson, (1970): "Competing Paradigms in Comparative Politics", in Robert Holt & John Turner (eds.), The Methodology of Comparative Research (New York: The Free Press,)
- Cortes, Fernando, Adam Przeworski & John Sprague, (1974): Systems Analysis for Social Scientist? (New York: John Wiley & Sons.
- Easton, David, (1954): The Political System (New York: Alfred A. Knopf,).
- Easton, David (April 1957): "An Approach to the Analysis of Political Systems", World Politics, Vol. 9,
- Easton, David (1965): A Framework for Political Analysis (New Jersey: Prentice-Hall, Inc., 1965)...

السياسي للنظام، ومع تعدد القضايا المؤثرة على النظم السياسية فلم تعد التهديدات التقليدية هي المُسبب الوحيد لعدم الاستقرار السياسي مثل العنف والإرهاب والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية وإنما بات هناك نوع آخر من التهديدات التي لا تقل خطورة من التهديدات التقليدية المعروفة، ومن هذه التهديدات هو تهديد التغير المناخي، الذي يعد واحدة من أهم القضايا العالمية التي تلقي بتأثيرها على أداء النظم السياسي وعدم الاستقرار السياسي فيها لأنها قضية مُعقدة تتربط مع الكثير من الأبعاد الحياتية الأخرى ويتولد عنها قضايا أخرى اقتصادية واجتماعية وصحية وبيئية وغيرها، ويكون تأثيرها أشد وأخطر في دول العالم النامي أو دول الجنوب التي تفقر القدرات والإمكانات التي تساعد على التكيف والتعامل مع التغيرات المناخية وأثارها الخطيرة على الإنسان والدولة.

أولاً: التغير المناخي

يشير التغير المناخي إلى مجموعة التغيرات طويلة المدى في درجات الحرارة والطقس في مُختلف مناطق العالم، وقد ارتبطت هذه التغيرات بشكل كبير بزيادة تركيز الغازات الدفيئة التي تنبعث من العديد من الأنشطة البشرية مثل ثاني أكسيد الكربون والميثان في الغلاف الجوي وحرق الوقود الأحفوري وحرق مخلفات الزراعة وتدمير وحرق الغابات وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على التغير المناخي، (IPCC:2021) (100)، تعد هذه الأنشطة البشرية المصدر الرئيسي للتغير المناخي، حيث يؤدي النشاط البشري مثل حرق الوقود الأحفوري إلى زيادة مستويات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، وتتنوع الأنشطة البشرية التي تزيد من حدة وتعميق أزمة التغير المناخي منها (United Nations:2015, 145):

1. **الصناعات الثقيلة** : تُعد الصناعات الثقيلة واحدة من أكثر الأنشطة البشرية التي تبعث غازات ضارة بالغلاف الجوي ويزيد من الاحترار العالمي وتأتي في مقدمة هذه الصناعات إنتاج الطاقة الكهربائية من الفحم والغاز والنفط، وذلك بسبب عدم قدرة العديد من الدول على إنتاج الكهرباء اعتماداً على المصادر الطبيعية مثل المياه أو الرياح أو الشمس وإنما تلجأ إلى الخيار المتاح أمامها وهو الوقود المُشتق من المصادر البترولية مما يؤثر بشكل سلبي على الغلاف الجوي بسبب الانبعاثات الصادرة عنها، وذلك راجع بشكل عام لزيادة الطلب على الطاقة غير النظيفة حيث يسهم نظام توليد الكهرباء باستخدام الطاقة غير النظيفة بنسبة 21% من إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة (منال السيد : يوليو 2022، 257). فضلاً عن الانتهاكات البيئية للدول العظمى حيث تُساهم الدول الكبرى بنسبة أكبر في انبعاثات الغازات التي تزيد من حدة وخطورة التغير المناخي وتحتل الصين مركز الصدارة بنسبة

(2022، 263)

2. سوء استخدام الأنشطة الزراعية: يعمل النشاط الزراعي في توفير الاحتياجات الأساسية الغذائية للإنسان، ولكن نتيجة سوء استغلال النشاط البشري للأراضي الزراعية مما سيكون له تأثير سلبي على الإنتاجية الزراعية في المستقبل وتتمثل الأنشطة الزراعية الضارة الأسمدة الكيميائية والمبيدات الحشرية وحرق المخلفات الزراعية وغيرها من الأنشطة.

3. إزالة الغابات: تمثل الأشجار مصدراً هاماً لامتصاص ثاني أكسيد الكربون وإمداد الغلاف الجوي بغاز الأكسجين، لذا قطع الأشجار المتعمد يُقلل من قدرة الكوكب على امتصاص ثاني أكسيد الكربون مما يزيد من الاحترار العالمي.

4. المحركات: تعد السيارات والطائرات والمركبات الأخرى التي تعمل بالوقود الأحفوري مصدر آخر لتصادد غاز ثاني أكسيد الكربون الذي يُعد المُتسبب الأول في الاحتباس الحراري وتغير المناخ العالمي.

لذا يعود التغير المناخي إلى عدد من الأنشطة البشرية مما يغير من التركيب الكيميائي للغلاف الجوي، وكما أن لهذه الغازات تأثيراً فعالاً في الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى تصاعد غاز ثاني أكسيد الكربون من حرق الوقود (Olivier, J.G.J. and J.A.H.W Peters: 2018) ومخلفات المنشآت الصناعية والنفايات الخطيرة وحرق الأشجار والغابات وحرق مخلفات المحاصيل الزراعية التي تزيد من خطورة التغير المناخي بنسبة 25% (منال السيد: يوليو 2022، 255). ولهذا تُساعد الأنشطة البشرية السلبية على تسريع وتيرة التغير المناخي مما سيكون له تأثيرات سلبية مُستقبلية كبيرة على المناخ العالمي ولذا فللتغير المناخي تأثيرات بعيدة المدى تشمل (World Bank:2020, 28- 33)

1. ارتفاع درجات الحرارة: من الآثار التي تترتب على التغير المناخي وأبرزها هي الاحترار العالمي وارتفاع درجات الحرارة عن الدرجات المعهودة في المناطق المختلفة فشهد العالم زيادة ملحوظة في درجات الحرارة منذ أواخر القرن العشرين ناتج عن تطور الصناعات وكثرة المركبات التي تنتج الغازات الضارة وتؤثر على المناخ والاحترار العالمي، مما أدى إلى ذوبان الأنهار الجليدية وارتفاع مستوى سطح البحر.

2. **التغيرات في أنماط الطقس:** تشمل الفيضانات المتكررة، الجفاف، والعواصف الشديدة.
3. **تغيرات التنوع البيولوجي:** وقد تظهر في اختفاء بعض الأنواع الحيوانية والنباتية بسبب تغير ظروف نشأتها الطبيعية.
4. **التأثير على الزراعة:** يعمل التغير المناخي على تدهور الأراضي الزراعية مما يؤدي إلى قلة هذه الأراضي بسبب نقص المياه مما يعمل على النقص في الإنتاج الغذائي ويهدد الأمن الغذائي للشعوب خاصة الدول النامية.

ثانياً: الآثار السلبية للتغير المناخي

للتغير المناخي آثار سلبية كبيرة على الحياة البشرية على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها ولذا تشكل الكثير من التهديدات للإنسان والجماعة البشرية من جراء هذه التأثيرات السلبية ولذا من الآثار المترتبة على التغير المناخي (رضا إسماعيل رضوان: 2016، 55):

1. **تهديد الأمن البشري والإنساني:** يعمل التغير المناخي على تقليل شعور الأفراد بالأمن والأمان والطمأنينة في المجتمع وذلك بفعل الكوارث المترتبة على التغير المناخي مثل الجفاف والفيضانات وارتفاع درجات الحرارة مما يترتب عليه الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأخرى.
2. **تهديد الأمن الغذائي:** مع التغير المناخي والجفاف وزيادة درجة الحرارة العالمية سيكون لها تأثير كبير في المستقبل على الأنشطة الزراعية فتقل من توافر السلع الغذائية الرئيسية مما يهدد الأمن الغذائي بالنسبة للإنسان.
3. **تهديد الأمن المائي:** يزيد التغير المناخي من انخفاض نصيب الفرد من المياه في مختلف دول العالم حتى الدولة التي تجري بها الأنهار، حيث يعمل التغير المناخي على قلة هطول الأمطار في أماكن كثيرة وكذلك انتشار الجفاف وربما يعمل على الترحال وانتقال الأشخاص من أماكنهم إلى أماكن أخرى أكثر أمناً واستقراراً مما يترتب عليه الكثير من المشكلات الأخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية سواء كان الانتقال داخل الدولة أو خارجها.
4. **تهديد الأمن الصحي:** التغير المناخي يزيد من الأوبئة والأمراض بسبب التلوث وارتفاع درجة الحرارة وسوء التغذية بسبب استخدام المبيدات الكيميائية في الكثير من عمليات الإنتاج الزراعي، فضلاً عن عدم توافر السلع الغذائية بسبب نقص المياه واختلاف درجات الحرارة.

ولذا يعد التغير المناخي أحد أهم التغيرات البيئية المحيطة بالنظام السياسي وله أثاره الداخلية والخارجية على النظم السياسية وعلى النظم السياسية أن تُدرك خطورة مثل هذه الأزمات التي تعد أزمات مُتشابكة مع أزمات أخرى سياسية واقتصادية واجتماعية وإنسانية وغيرها، ولذلك تُعد قضية التغير المناخي من أكبر التحديات التي تواجه النظم السياسية بشكل عام خاصة دول الجنوب التي تفتقر إلى القدرات والإمكانات التي تُمكنها من مواجهة المخاطر المترتبة على التغير المناخي في الكثير من الأبعاد الحياتية.

ثالثاً: الاستقرار السياسي

يعد الاستقرار السياسي هو غاية أي نظام سياسي، فالنظام السياسي الذي يُعد شبكة معقدة من التفاعلات والعلاقات والتأثيرات ما بين البيئات الداخلية والخارجية ورصد هذه التغيرات والتكيف معها، هنا التكيف لتحقيق الاستقرار السياسي في الدولة (على الدين هلال: 2015: 235).

ويُعد الاستقرار السياسي عنصراً جوهرياً في تطور الدول واستدامة نموها الاقتصادي والاجتماعي ولا يمكن تحقيق أي نوع من التقدم الاجتماعي والاقتصادي إلا من خلال الاستقرار السياسي، لذا يرتبط الاستقرار السياسي بقدرة الحكومات على الحفاظ على النظام وتجنب النزاعات الداخلية، وضمان الشرعية، وإدارة الأزمات بكفاءة، وتتأثر مستويات الاستقرار السياسي بعدة عوامل مثل الأوضاع الاقتصادية، والهيكل الاجتماعية، والتدخلات الخارجية.

ويُعرّف الاستقرار السياسي بأنه غياب الاضطرابات السياسية أو العنف الداخلي، واستمرارية المؤسسات الحكومية وقدرتها على تنفيذ السياسات دون تدخلات أو إعاقات (مريم سلطان أحمد: 1991، 21). يمكن النظر إلى الاستقرار السياسي من خلال عدة جوانب التي تُعد مُتطلبات هامة لتحقيق الاستقرار السياسي، منها (إسراء أحمد إسماعيل: 2007، 45):

1. **الشرعية السياسية:** حيث تتمتع الحكومة بالاعتراف الشعبي والدولي بمشروعيتها وقدرتها على الحكم.

2. **الأمن الداخلي:** بما في ذلك السيطرة على العنف الداخلي والتوترات الاجتماعية وتوفير الاحتياجات الأساسية بالنسبة للمواطنين.

3. **القدرة المؤسسية:** التي تشمل فعالية المؤسسات في تقديم الخدمات وإدارة الدولة وإنفاذ القانون واحترام الدستور.

4. **التنظيم السياسي:** حيث يحدد مدى استقرار النظام السياسي وقدرته على التعامل مع الصدمات والاستجابة السريعة لهذه الصدمات من خلال دراستها وتبني قرار سريع للتصدي للمخاطر المترتبة عليها.

ولهذا الاستقرار السياسي هو الهدف الرئيسي لأداء النظم السياسية ومؤشر هام على نجاح هذه النظم حتى وإن كان ليس المؤشر الوحيد وإنما هو مُتطلب رئيسي للتنمية والتقدم، لذا هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على الاستقرار السياسي منها (أميرة عمارة: أكتوبر 2022، 10-12):

1. **العوامل الاقتصادية:** تعتبر الأوضاع الاقتصادية أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على الاستقرار السياسي، فهناك ترابط وثيق بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، حيث إن الأزمات الاقتصادية تؤدي غالباً إلى تفاقم التوترات السياسية. فالفقر، البطالة، وعدم المساواة الاقتصادية من أبرز العوامل التي تؤدي إلى انهيار الاستقرار الداخلي. وقد أشار تقرير البنك الدولي (2017) إلى أن البلدان ذات الدخل المنخفض تواجه معدلات أعلى من الاضطرابات السياسية بسبب عدم قدرة النظام السياسي في توفير الاحتياجات الأساسية والقضاء على البطالة والفقر.

2. **التنظيم السياسي والإداري:** النظم السياسية المستقرة تتميز بمؤسسات قوية وقادرة على إدارة شؤون الدولة بشكل فعال، بينما ضعف النظام السياسي أو وجود هياكل حكم غير فعّالة يؤدي إلى فقدان الثقة بين الحكومة والمواطنين، مما يعزز من احتمالية الاضطرابات السياسية، وتشير دراسات مختلفة إلى أن الأنظمة الديمقراطية تتمتع بمستويات أعلى من الاستقرار مقارنة بالأنظمة الاستبدادية.

3. **العوامل الاجتماعية:** التفاوت الاجتماعي والعنصرية والديني يعد من بين الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار السياسي في العديد من الدول، ويشير تقرير صادر عن الأمم المتحدة (2015) إلى أن الدول التي تشهد مستويات عالية من التنوع الاجتماعي تعاني غالباً من صراعات أهلية إذا لم تكن هناك سياسات فعّالة لضمان العدالة والمساواة بين مختلف الفئات الاجتماعية.

4. **العوامل الخارجية:** التدخلات الخارجية، سواء من خلال التدخل العسكري أو التأثيرات الاقتصادية والسياسية، يمكن أن تؤثر بشكل كبير على الاستقرار السياسي. العديد من الأزمات السياسية الداخلية في بعض الدول ارتبطت بتدخلات دولية مباشرة أو غير مباشرة. مثال على ذلك التدخلات

الأجنبية في منطقة الشرق الأوسط خلال العقد الماضي، والتي أدت إلى اضطرابات سياسية طويلة الأمد مازال يعاني منها حتى الآن.

لذا فالاستقرار السياسي يلعب دوراً حاسماً في تعزيز التنمية الاقتصادية⁽³⁾، والحكومات التي تتمتع بالاستقرار السياسي قادرة على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية طويلة الأمد وضمان استدامة النمو الاقتصادي. ووفقاً لتقرير البنك الدولي (2020)، فإن الدول المستقرة سياسياً تحقق معدلات نمو اقتصادي أعلى بنسبة 2-3% مقارنة بالدول غير المستقرة. ولذا تتضمن الآثار الرئيسية للاستقرار السياسي على الاقتصاد ما يلي (إسراء أحمد إسماعيل: 2007، 55-60):

1. تعزيز الاستثمار: الدول التي تتمتع بالاستقرار السياسي تعد جهات جاذبة للاستثمارات الأجنبية والمحلية، فالاستقرار يخلق بيئة مواتية للمستثمرين، حيث يتم تقليل المخاطر المحتملة المرتبطة بالاضطرابات السياسية أو تغيرات السياسات المفاجئة. وفي دراسة أجرتها منظمة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة (UNCTAD) عام 2018، تم التأكيد على أن الاستقرار السياسي يعتبر عاملاً رئيسياً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
2. توفير بيئة ملائمة للابتكار والإبداع: تتمتع الدول المستقرة بقدرة أكبر على الابتكار والنمو الصناعي. هذا يعود إلى قدرتها على تنفيذ السياسات التي تدعم البحث والتطوير وتوفير بيئة أعمال مستقرة، فالدول التي تمر بأزمات سياسية تعاني غالباً من انهيار قطاعاتها الصناعية بسبب نقص الثقة والتمويل.
3. القضاء على الفساد: تشير الدراسات إلى أن الدول التي تتمتع بمستويات عالية من الاستقرار السياسي تميل إلى أن تكون أكثر فعالية في مكافحة الفساد. فالاستقرار يساهم في بناء مؤسسات قوية وشفافة، مما يعزز من الحوكمة الجيدة ويقلل من الفساد الذي يؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية. ففي دراسة أجرتها منظمة الشفافية الدولية (2019) أشارت إلى أن الدول التي تتمتع بالاستقرار السياسي تميل إلى تسجيل معدلات أقل في مؤشرات الفساد العالمية.

(3) لمزيد من التفاصيل عن تأثير عدم الاستقرار السياسي على محددات النمو الاقتصادي، انظر:

- Aisen, Ari and Francisco Jose Veiga, (2011) "How Does Political Instability Affect Economic Growth?" IMF Working Paper, No. WP/11/12, International Monetary Fund.

- Blanco, Luisa and Robin Grier, (2009) "Long Live Democracy: The Determinants of Political Instability in Latin

America. <http://www.ou.edu/cas/econ/wppdf/instabilityinla%20rg.pdf>

هناك العديد من الاستراتيجيات التي يمكن للحكومات اتباعها لتعزيز الاستقرار السياسي (أميرة عمارة أكتوبر 2022، 10-12):

1. بناء مؤسسات قوية وفاعلة: وجود مؤسسات حكومية قادرة على تنفيذ القوانين والسياسات بعدالة وكفاءة يعزز من شرعية الحكومة ويقلل من احتمالية الاضطرابات السياسية، وقدرة المؤسسات على التصدي لكل القضايا والمشكلات الخاصة بالنظام السياسي والتعامل معها وإيجاد حلول سريعة " الوظيفية الاستجابية للنظام السياسي" للتعامل مع هذه القضايا خاصة عندما تكون قضايا ملحة مثل التغير المناخي.
2. العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية: التنمية الاقتصادية لها دور كبير في تحقيق الاستقرار السياسي إلى حد التلازم ما بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي لان التنمية الاقتصادية تساعد النظام السياسي على القضاء على الفقر والبطالة ولذا تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة يسهم بشكل كبير في استقرار المجتمعات.
3. تعزيز المشاركة السياسية: الحكومات التي تتيح فرص المشاركة السياسية لجميع فئات المجتمع وتضمن حقوق الأقليات تميل إلى أن تكون أكثر استقراراً، حيث يشير تقرير الأمم المتحدة لعام 2018 إلى أن الأنظمة التي تعزز من الشمولية الاجتماعية تحقق مستويات أعلى من الاستقرار. لذا الاستقرار السياسي عنصر حيوي لاستدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تتأثر مستويات الاستقرار بالعديد من العوامل مثل الأوضاع الاقتصادية، الأنظمة السياسية، والتدخلات الخارجية. وللحفاظ على الاستقرار، يجب على الحكومات تعزيز الشرعية، بناء مؤسسات قوية، وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وتظل هذه العوامل أساسية لضمان بيئة مستقرة تسمح بالنمو والازدهار. ولهذا تعد ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وما يترتب عليها من آثار سلبية على كثير من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية محل اهتمام وتحليل لكثير من الباحثين، خاصة في ظل الوضع الراهن الذي يتسم بانتشار ظروف عدم الاستقرار التي تمر بها دول مختلفة من دول العالم النامي.
- وقد يأتي عدم الاستقرار السياسي في عدة أشكال أساسية منها التقليدية مثل عنف الجماهير، والاعتداءات السياسية، والاضطرابات، والثورات، وقد يتمثل كذلك في تغيير الحكومات سواء بإسقاطها بالقوة أو بتغييرها من خلال إجراء الانتخابات، ومنها الأشكال غير التقليدية مثل الكوارث والفيضانات واللاجئين

بسبب الكوارث الطبيعية ويأتي تأثير التغير المناخي واحدة من هذه الأشكال غير التقليدية في عدم الاستقرار السياسي (أميرة عمارة: أكتوبر 2022، 12-13)

ويتربت على عدم الاستقرار السياسي انتشار شعور بعدم اليقين بشأن مدى استقرار الإطار العام والمؤسسي مثل النظام القانوني، وكذلك الشعور بعدم اليقين في دوافع صناع السياسة إلى درجة دفعهم أحياناً إلى انتهاج سياسات قصيرة النظر بهدف البقاء في مناصبهم أكبر مدة ممكنة، أو اللجوء إلى العمل على الحد من قدرات منافسيهم المحتملين لخلافتهم (Carmignani, Fabrizio: 2003, 2)

وتتعرض حالة عدم الاستقرار السياسي بشكل سلبي على المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي، حيث يتراجع الاستثمار في رأس المال المادي والبشري كما تنخفض الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج. فحالة عدم اليقين بشأن المستقبل المصاحبة لعدم الاستقرار السياسي تؤدي إلى تراجع الاستثمارات ومن ثم انخفاض التراكم الرأسمالي، وتقلل كذلك من جهود البحث والتطوير التي تقوم بها المنشآت والحكومات مما يبطئ عملية التقدم التكنولوجي (Aisen, Ari and Francisco Jose Veiga: 2011, 17) ومن جهة أخرى يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى تذبذب السياسات الاقتصادية المثلى المحددة لتحقيق النمو الاقتصادي الذي يعد مطلباً رئيسياً في مواجهة الكثير من القضايا الاجتماعية الأخرى أو يقلل من حدة تأثيرها على المجتمع مثل قضايا التغير المناخي.

المحور الثاني

التغير المناخي والاستقرار السياسي في دول الجنوب

في الآونة الأخيرة، أصبح التغير المناخي واحداً من أهم القضايا البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه البشرية، فتأثيراته العديدة تتجاوز المجال البيئي لتشمل جوانب الاستقرار السياسي والأمني في دول الجنوب. هذه الدول، التي غالباً ما تفتقر إلى البنية التحتية القوية والموارد الكافية للتعامل مع التحديات المناخية، ويتربت على هذه التغيرات أن هذه الدول قد تواجه ضغوطاً متزايدة على النظم السياسية والاجتماعية، مما يؤدي إلى عدم استقرارها (Intergovernmental Panel on Climate Change: 2021, 5).

فدول الجنوب النامية تعاني الكثير من القضايا الاجتماعية والاقتصادية من فقر وبطالة وأمراض وجهد وعدم قدرة النظم السياسية التعامل معها " مع مراعاة اختلاف القدرة النسبية لهذه الدول " ولكن تظل

هناك العديد من المشكلات التي تعوق تحقيق التنمية فيها بشكل عام، ولاسيما عندما تكون هذه الدول أكثر عرضة وتأثراً بقضايا مُعقدة ومُتشابكة مثل قضية التغير المناخي التي تزيد من حدة القضايا الاجتماعية والاقتصادية الموجودة في هذه الدول، ولهذا يكون لها تأثير كبير على عدم الاستقرار السياسي فيها . (Stern, N.: 2007, 105)

أولاً: العلاقة ما بين التغير المناخي والاستقرار السياسي

يعتبر التغير المناخي واحداً من أكبر التحديات التي تواجه الاستقرار السياسي في القرن الحادي والعشرين بسبب تأثيراته العميقة على الموارد الطبيعية، والاقتصاد، والهجرة، مما تجعل من الضروري تطوير سياسات فعالة للتكيف معه. من خلال تعزيز التعاون الدولي، وتطوير استراتيجيات محلية مستدامة تُمكن من التخفيف من حدة هذه التهديدات وتعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي للدول.

لذا يعد التغير المناخي أحد أهم آفات التنمية الاقتصادية لأنه يترتب عليه الكثير من القضايا التي تهدد التنمية الاقتصادية في كافة المجالات الإنسانية من الزراعة والصناعة والنشاط التجاري مما يترتب عليه انخفاض مستويات الدخل وزيادة معدلات الفقر والجهل وانتشار الأوبئة والأمراض وغيرها من القضايا الأخرى، الأمر الذي جعل كثير من الباحثين يتحدثون عن "تلازمية التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي" (رضا إسماعيل رضوان: 2016، 52) أي وجود أحدهما يساعد على وجود الآخر بشكل كبير، وغياب أحدهما يعمل على تقليل فرص ظهور الآخر.

يمكن تقسيم تأثيرات التغير المناخي على الاستقرار السياسي إلى عدة محاور:

1. التغير المناخي يمكن أن يؤدي إلى اضطرابات سياسية واجتماعية في الدول لان التغير المناخي

يعمل على:

أ. ندرة الموارد الطبيعية: مع التغير المناخي والاحترار العالمي وتغير الظروف المناخية المواتية لتنامي الموارد الطبيعية أو تعظيم الاستفادة منها يؤثر على توافر هذه الموارد مثل المياه والأراضي الزراعية، ففي العديد من دول الجنوب، ندرة هذه الموارد تؤدي إلى نزاعات بين المجتمعات المحلية والدول المجاورة، مما يزيد من التوترات السياسية، على سبيل المثال، النزاعات حول الموارد المائية المشتركة بين دول حوض نهر النيل هي مثال واضح على تأثير التغير المناخي على الاستقرار الإقليمي (Reuveny, R.: 2007, 656). فضلاً عن كثير من النزاعات الداخلية ما بين أبناء الشعب الواحد بسبب قلة الموارد وندرتها بفعل التغيرات المناخية ولذلك تساهم التغيرات المناخية

بشكل كبير على عدم الاستقرار السياسي في الدولة مثل ما حدث في أثيوبيا والسودان على سبيل المثال لا الحصر.

ب. **الهجرة البيئية:** أدى التغير المناخي إلى نوع جديد من الهجرة وهو الهجرة البيئية أو اللاجئين البيئيين بسبب كثرة الكوارث المناخية مثل الفيضانات والجفاف، هذه الكوارث البيئية المترتبة على التغير المناخي تدفع الناس إلى الهجرة من المناطق المتضررة إلى مناطق أخرى (Coniglio, N. 2015, 23). هذه الهجرة قد تؤدي إلى ضغوط على الموارد والبنية التحتية في المناطق المستقبلية، مما يخلق توترات سياسية واجتماعية داخل الدول أو ما بين الدول المجاورة. كما أن الهجرة البيئية يمكن أن تؤدي إلى تصاعد النزاعات العرقية والسياسية في المناطق المضيفة. (Reuveny, R.: 2007, 657).

ج. **الفقر والتهميش:** يزيد التغير المناخي من حدة الفقر والتهميش في الدول النامية، حيث يعتمد معظم سكان هذه الدول على الزراعة والصيد والتجارة المحلية، فمع تدهور الظروف البيئية، تتزايد البطالة والفقر، مما يؤدي إلى تصاعد الغضب الشعبي والاضطرابات السياسية (Homer-Dixon, T. 1999, 77).

2. تأثير التغيرات المناخية على الأمن الإنساني:

تظهر تأثيرات التغير المناخي على شكل تهديدات للأمن وأحداث اضطرابات وانعدام فرص الأمن الخاص بالإنسان وذلك بسبب:

أ. **تأثير التغير المناخي على الأمن المائي والغذائي:** يؤدي التغير المناخي إلى نقص الموارد المائية والزراعية، مما يزيد من احتمالية النزاعات على الموارد. فمثلاً، تُعد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أكثر المناطق تأثراً بنقص المياه، حيث من المتوقع أن يؤثر ذلك على استقرار الأنظمة السياسية في هذه الدول. وفقاً لدراسة أجرتها منظمة الأغذية والزراعة من المتوقع أن يتفاقم نقص المياه في هذه المنطقة بحلول عام 2050، مما يهدد الأمن الغذائي ويزيد من احتمالية الصراعات الداخلية والخارجية. (FAO: 2018)، ولذا يعد التغير المناخي من التهديدات الأساسية للأمن الغذائي بسبب تأثيره المباشر حول توفير الاحتياجات الأساسية الغذائية للمواطنين.

ب. **التغير المناخي والنزاعات والصراعات:** تشير العديد من الدراسات إلى أن التغير المناخي يزيد من احتمالات النزاعات المسلحة، خاصة في المناطق التي تعاني من هشاشة سياسية واقتصادية. على

سبيل المثال، ربطت دراسات بين الجفاف الشديد الذي ضرب سوريا في الفترة من 2006 إلى 2010 وبين اندلاع الاحتجاجات التي تطورت لاحقاً إلى حرب أهلية، وفقاً لهذه الدراسة، أدى الجفاف إلى هجرة مئات الآلاف من سكان الريف إلى المدن، مما زاد من الضغط على الموارد الحضرية وأدى إلى اضطرابات اجتماعية. (Gleick, P. H.: 2014, 331)

ج. **التغير المناخي والأمن الشخصي:** التغير المناخي يزيد من معدلات الهجرة القسرية، حيث يُجبر الملايين من البشر على مغادرة مناطقهم بسبب الظروف البيئية القاسية، هذه الهجرات تُفاقم الأزمات في المناطق المضيفة، مما يسبب توترات سياسية. تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن حوالي 143 مليون شخص قد يُجبرون على الهجرة الداخلية بحلول عام 2050 نتيجة للتغيرات المناخية (Mares, D. and K.W. Moffetti : 2016, 300).

د. **التغير المناخي والأمن الاقتصادي:** تؤدي الأزمات المناخية إلى تداعيات اقتصادية تؤثر بدورها على الاستقرار السياسي، فمع انخفاض المحاصيل الزراعية بسبب التصحر والجفاف، ترتفع أسعار المواد الغذائية مما يزيد من الاحتقان الاجتماعي. ووفقاً لتقرير البنك الدولي لعام 2020، فإن الدول التي تعتمد على الزراعة بشكل أساسي ستتأثر بشكل خاص من التغير المناخي، مما يزيد من هشاشتها الاقتصادية والسياسية (تقرير البنك الدولي: 2020).

هـ. **التغير المناخي والأمن الصحي:** التغير المناخي وما يتبعه من تهديدات مختلفة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والغذائي، يتبعه أيضاً تأثير هام وهو الأمن الصحي بسبب الأمراض والأوبئة التي تنتشر مع الفقر والجهل وسوء التغذية كمؤثرات مختلفة (Berlemann, M., and D. Wenzel: 2016, 469).

ثانياً: استراتيجيات التكيف مع التغير المناخي لتعزيز الاستقرار السياسي

عمدت العديد من الدول على وضع استراتيجيات لمواجهة التغير المناخي بسبب إدراكها لحجم المخاطر المترتبة على التغير المناخي على كافة النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها (UNFCCC: 2015, 246- 247) لذا بات من الضروري أن تتبنى الدول سياسات فعالة للتكيف مع التغير المناخي للحفاظ على استقرارها السياسي، حيث طرح البنك الدولي مجموعة من الاستراتيجيات والمبادرات للتكيف مع التغيرات البيئية المحيطة والعمل على تقليل الآثار الضارة الناتجة عنها، وعلى الدول

إتباع مثل هذه الاستراتيجيات والالتزام بالمبادرات لتعزيز الاستقرار السياسي الداخلي والخارجي، ومن بين هذه الاستراتيجيات (World Bank: 2021) :

1. **التوقيع على اتفاق باريس للمناخ 2015**: الذي يهدف إلى الحد من ارتفاع درجات الحرارة إلى أقل من 2 درجة مئوية مقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية.

2. **استراتيجيات الحد من الانبعاثات**: اعتماد الطاقات المتجددة (كالطاقة الشمسية والرياح)، وتشجيع الاقتصاد الأخضر وتقنيات الكربون السالب.

3. **تعزيز البنية التحتية الخضراء**: إن الاستثمار في مشاريع البنية التحتية الخضراء مثل بناء محطات الترشيح وتطوير نظم الري الحديثة يمكن أن يقلل من تأثيرات التغير المناخي على الموارد المائية والزراعية، مما يساهم في تخفيف التوترات الاجتماعية.

4. **التعاون الإقليمي والدولي**: يعد التعاون الدولي أداة أساسية لمواجهة تداعيات التغير المناخي. يمكن للدول المتأثرة بالتغيرات المناخية التوصل إلى اتفاقيات مشتركة لإدارة الموارد المائية المشتركة، مثلما هو الحال في نهر النيل الذي تعتمد عليه مصر والسودان وإثيوبيا.

تلعب المؤسسات الدولية دوراً مهماً في دعم الدول المتضررة من التغير المناخي للحفاظ على استقرارها السياسي. تتضمن هذه الجهود: (Kloos, J., & Zeleke, G.: 2014,437)

1. **المساعدات المالية**: مثل صندوق المناخ الأخضر التابع للأمم المتحدة الذي يقدم دعماً مالياً للدول النامية لتنفيذ مشاريع للتكيف مع التغير المناخي.

2. **المبادرات البيئية**: مثل اتفاقية باريس للمناخ التي تهدف إلى الحد من انبعاثات الكربون والحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية.

3. **تعزيز الأمن الغذائي**: من خلال تطوير تقنيات زراعية مقاومة للجفاف والظروف المناخية الصعبة، يمكن تحسين الأمن الغذائي وتقليل احتمالات حدوث نزاعات مرتبطة بنقص الموارد الغذائية.

ثالثاً: مظاهر التغير المناخي في دول الجنوب وتأثيرها على الاستقرار السياسي

شهدت دول العالم الجنوبي النامي الكثير من التهديدات بسبب التغير المناخي والذي كان له تأثير كبير على عدم استقرار النظم السياسية فيها مثل ما حدث في العراق وسوريا والسودان وإثيوبيا والصومال، والكثير من النزاعات حول الموارد بسبب شح هذه الموارد بفعل التغيرات المناخية ، ولذا هناك العديد من المظاهر الخاصة بالتغير المناخي في الدول النامية سببت حالات عدم استقرار في هذه الدول ويزداد الأمر

تعقيداً وسوءاً في هذه الدول بسبب ضعف القدرات الاقتصادية والتكنولوجية التي تمكنها من التصدي للمخاطر القائمة أو المُحتملة الناتجة عن التغيرات المناخية (Miguel, Edward, Satyanath, 2004, 724)، ولذلك لم تكن الدول النامية الوحيدة فقط المُهددة من قضية التغير المناخي وإنما هي قضية عالمية تتعرض لها كل الدول بما فيها الدول العظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية مثل إعصار "ميلتون" الذي ضرب ولاية فلوريدا بالولايات المتحدة الأمريكية التي خلفت بإثرها الكثير من الدمار في البنية التحتية والبشرية وغيرها، فلذا لم يكن التغير المناخي وتأثيراته العالمية بعيداً عن أي دولة في العالم وهذا ما يستوجب على النظام السياسي الدولي التكاتف والتعاون من أجل التصدي لمثل هذه التغيرات المُهددة للوجود البشري بشكل عام والتعاون حول تنفيذ الكثير من الإجراءات التي من شأنها تُخفف من حدة التأثيرات الضارة للتغير المناخي كما نصت عليها اتفاقية باريس للتغير المناخي 2015، والالتزام بكافة الاستراتيجيات التي من شأنها تُخفف الآثار الضارة للتغير المناخي.

1. مؤشرات التغير المناخي في دول الجنوب وتهديداته:

تشير التقديرات إلى أن أنشطة الدول الصناعية الكبرى هي السبب الرئيسي في الاحترار العالمي، فهناك علاقة مباشرة ما بين أنشطة هذه الدول والتغير المناخي والكوارث المناخية بالمستوى العالمي وفي حالة عدم التزام الدول بأهداف اتفاقية باريس سوف تتفاقم التداعيات والعواقب الناتجة عن أزمة التغير المناخي، وتعتبر منطقة الشرق الأوسط ودول الجنوب عامة أكثر المناطق عرضة لتأثيرات التغير المناخي، حيث أظهرت السنوات الأخيرة أثر التدهور البيئي على الاستقرار السياسي والمجتمعي والاقتصادي، بسبب الجفاف الشديد الذي ترتب عليه فقدان سبل العيش والنزوح الداخلي وانعدام الأمن الغذائي، وخطورة التغير المناخي تم ربط هذه القضية بقضايا أمنية استراتيجية في الولايات المتحدة الأمريكية فقد أصدرت وزارة الدفاع الأمريكية تقرير حول تحليل مخاطر التغير المناخي وكيفية دمج قضايا المناخ في الاستراتيجية الأمنية للمؤسسة العسكرية الأمريكية (عبدالله الشريف: نوفمبر 2023، 13).

تعتمد أغلب دول الجنوب في اقتصادها على الزراعة كنشاط اقتصادي أساسي لتوفير الاحتياجات الغذائية الرئيسية لشعوب هذه الدول وكنشاط يساهم في توفير فرص عمل لكثير من الفئات الاجتماعية في هذه الدول، ولكن مع التغير المناخي وتأثيره على دول العالم الجنوبي النامي هناك تقليص لحجم الأراضي الزراعية بفعل ندرة المياه والجفاف مثل مصر حيث قلت الأراضي الزراعية المصرية بنسبة 8% من إجمالي

المساحة المزروعة (تغريد الغندور: يناير 2023، 366) بسبب التغير المناخي والتصحر والجفاف على الرغم أن هناك مساح جادة لاستصلاح الأراضي الصحراوية.

ومن المؤشرات الرئيسية الداعية لتفاقم مخاطر التغير المناخي في دول الجنوب هي زيادة درجات الحرارة السنوية بنحو درجة مئوية أو تزيد خلال الفترة الماضية، وكذلك تؤكد المؤشرات إنه من المرجح أن يحدث ارتفاع قوي في درجات الحرارة في عدد من هذه الدول، ومن بينها الجزائر وليبيا ومصر، وكذا المملكة العربية السعودية والعراق، (عبدالله الشريف: نوفمبر 2023، 24) فضلاً عن أن تغير أنماط واتجاهات ومعدلات هطول الأمطار من أبرز التأثيرات الأخرى للتغير المناخي على دول المنطقة، وفي السياق نفسه تعرضت مجتمعات المنطقة لنقص في إمدادات المياه نتيجة لتأثيرات التغير المناخي، كأحد الأسباب الداعية إلى الصراعات حول المياه ما بين الدول المتشاطئة في الأنهار الدولية مثل قضية نهر النيل.

ولهذا تعتبر دول الجنوب النامية أكثر المناطق في العالم عُرضة لتأثيرات التغير المناخي، حيث أتضح الفترة الأخيرة أثر التدهور البيئي على عدم الاستقرار السياسي، نظراً للدور الذي لعبه تأثيرات التغير المناخي مثل الجفاف الشديد الذي ترتب عليه فقدان سبل العيش، والنزوح الداخلي، وانعدام الأمن الغذائي، والأمن الصحي مما ترتب عليه الكثير من القضايا الأخرى الاقتصادية والاجتماعية، مما يكون له عميق الأثر على الاستقرار السياسي لهذه الدول.

لذا تواجه دول العالم النامي واقعاً بيئياً أليماً، فقد ارتفعت درجات الحرارة بسرعة بلغت ضعف المتوسط العالمي، وازدادت ندرة هطول الأمطار وتراجعت إمكانية التنبؤ بها وزيادة الفيضانات في المدن الساحلية وهناك تهديد باختفاء الكثير من المدن المطلة على البحار والمحيطات بسبب الفيضانات، ويقع الأثر الأكبر على الدول الهشة أكثر من غيرها كما أن هناك احتمالات بتفاقم الصراعات. ومن المتوقع أن الآثار السلبية لذلك على الشعوب والاقتصادات سوف تزداد سوءاً يوماً بعد يوم، ومن النماذج الدالة على خطورة التغير المناخي في أرض الواقع الفيضانات المدمرة في ليبيا وباكستان، والجفاف في الصومال، يتضح من تلك النماذج التأثير بعيد المدى لتغير المناخ (Blakeslee DS, Fishman R: 2017, 89). وبدأت ارتفاع درجات الحرارة غير المسبوقة، كما أن موجات الجفاف تُعَرِّض الأراضي الزراعية للظمأ والأنهار للنضوب وتقل إنتاجيتها مما يكون له بليغ الأثر على الاقتصاد والغذاء، وكانت الكوارث المناخية فيما مضى قد أفضت إلى خسائر دائمة من تراجع إجمالي الناتج المحلي بنسبة 5,5% في آسيا الوسطى و1,1% في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (جهاز أزور: نوفمبر 2023).

وإضافة إلى الخسائر المادية المترتبة على التغير المناخي هناك العديد من الخسائر البشرية التي تترتب على التغير المناخي مثل الأعاصير والفيضانات وندرة الموارد الغذائية بسبب الجفاف، فإن للتغير المناخي تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة. وعلى مدار العقود الثلاثة الماضية، أدت الأنماط المتغيرة لدرجات الحرارة وسقوط الأمطار إلى تدني متوسط الدخل الفردي وإحداث تغيير في التكوين القطاعي للإنتاج والوظائف المتاحة، ولذا مع تفاقم الآثار السلبية الخاصة بالتغيرات المناخية على كافة المستويات والأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية مما يكون له أثر كبير على الاستقرار السياسي في دول العالم النامي، الأمر الذي يتطلب تضافر الجهود والتعاون والتنسيق ما بين دول العالم ليس فقط دول العالم النامي، ولكن على دول العالم النامي تدرك موقفها الخطير من جراء التغيرات المناخية الواقعة في الوقت الحالي وتأثيراتها المستقبلية على الأمن والتنمية والاستقرار في هذه الدول، ولذلك وجب عليها بناء الاستراتيجيات والخطط للتصدي لهذه التغيرات المناخية والتقليل من أثارها السلبية.

2. دور دول الجنوب في التصدي لخطر التغير المناخي:

لما كانت دول العالم الجنوبي والدول النامية أكثر الدول تأثراً من التغيرات المناخية في الوقت الحالي وفي المستقبل ولذلك شرعت العديد من الدول في بناء استراتيجيات خاصة بها للتصدي لخطر التغيرات المناخية في كافة المجالات ملتزمة في ذلك بكافة القرارات الدولية والعالمية الخاصة بتقليل الانبعاثات الكربونية بالحد الذي يقلل من التغيرات المناخية.

ولذا فإن قضية التغير المناخي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمخاطر التدهور البيئي، فإنها تتطلب معالجة سياسية بجانب الحلول العلمية، نظراً لأن تداعيات التغير المناخي تشمل جميع الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، كونها عاملاً محفزاً للندرة (Scarcity) والتي تؤثر بشكل كبير على التنمية المستدامة، فالضغط على النظام البيئي يؤدي إلى التغير في معدلات سقوط الأمطار ودرجات الحرارة، مما يكون له تأثير كبير على الخريطة الإنتاجية للغذاء، فتتفاقم حالات انعدام الأمن الغذائي وشح المياه وأزمات الطاقة في مختلف مناطق العالم، لذلك يحدث النزوح العشوائي غير المنظم، سواء داخلياً أو خارجياً عبر الحدود الوطنية، فتتأثر قدرة المجتمعات التكيفية، ويتزعزع استقرارها عبر تهديد هوية الجماعات البشرية مما يؤدي إلى التطرف والصراع (عبدالله الشريف: نوفمبر 2023).

وكانت من أولى الدول استجابة لوضع رؤى واستراتيجيات للتصدي للتغير المناخي هي الدولة المصرية، ففي ضوء اهتمام الدولة المصرية بالتغيرات المناخية راعت الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

2030 برامج التكيف مع التغيرات المناخية وقد أعطت رؤية مصر أهمية كبرى لمواجهة الآثار المترتبة على التغيرات المناخية من خلال الحرص على وجود نظام بيئي متكامل ومستدام، وذلك في ظل تزايد المؤثرات الخاصة بالتغيرات المناخية من ارتفاع في درجات الحرارة بشكل ملحوظ وارتفاع مستوى سطح البحر وتدهور الأراضي الزراعية وتآكلها ونذرة المياه، لما كان لهذه المظاهر تأثير سلبي على مكاسب التنمية المستدامة سواء كان اقتصاديا أو اجتماعيا (منال السيد عبدالحميد: يوليو 2023، 270).

ومع تعالي الأصوات بضرورة تقليل الانبعاثات المؤثرة على التغيرات المناخية ومع اتضاح تزايد نصيب الفرد من هذه الانبعاثات الضارة في مختلف دول العالم النامي وتأتي في مقدمتها دول الخليج العربي حيث نصيب الفرد من الانبعاثات الضارة التي تؤثر على التغير المناخي بشكل كبير مثل ثاني أكسيد الكربون وتتصدر الدول التي تمتلك مخزون كبير من البترول مثل قطر والكويت أعلى نصيب للفرد من هذه الانبعاثات الضارة (تغريد الغندور: يناير 2023، 370)، ولذلك تبنت الكثير من دول الخليج العربي استراتيجيات لتقليل نصيب الفرد من هذه الانبعاثات الضارة والالتزام بتوصيات قمة باريس للمناخ 2015، وتشير الكثير من التقديرات إلى أن أنشطة الدول الصناعية الكبرى هي السبب الرئيس في الاحترار العالمي، فهناك علاقة سببية بين أنشطة تلك الدول وبين أغلب الكوارث المناخية على المستوى العالمي. وبالنظر إلى عدم التزام دول العالم بأهداف اتفاق باريس، فسوف تتفاقم التداعيات والعواقب الناتجة عن أزمة التغير المناخي، لتشمل جميع الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية (عبدالله الشريف: نوفمبر 2023)، ولذا وجب التكاتف الدولي ما بين دول العالم لاتخاذ إجراءات وقائية للتصدي لخطر التغير المناخي وكما سبق أن أوضحت الدراسة أن المؤثرات السلبية الخاصة بالتغير المناخي ليس فقط على دول العالم النامي وإنما على كل دول العالم مثل إعصار " مليتون" الذي ضرب ولاية فلوريدا في التاسع من أكتوبر 2024، الذي خلف الكثير من الدمار التي تم تقديرها بحوالي 50 مليار دولار.

ولهذا اتبعت الكثير من الدول مجموعة أهداف تسعى تحقيقها إلى تخفيف الآثار السلبية الناتجة عن التغيرات المناخية ومن هذه الأهداف التي تم طرحها في قمة المناخ COP26 المُقامة في جالسكوا بإسكتلندا في مايو 2022، حيث طرحت القمة مجموعة من الأهداف التي من شأنها تُقلل من تأثيرات التغير المناخي وبناءً عليها رسمت أغلب دول العالم النامي رؤية وطنية للتغير المناخي مثل مصر وضعت "الرؤية المصرية للتغير المناخي 2050" ولذلك عملت هذه الاستراتيجيات على بناء مجموعة من الأهداف منها (الهيئة العامة للاستعلامات المصرية: مارس 2024):

- أ. بناء اقتصاد منخفض الانبعاثات في مختلف قطاعات الدولة وذلك من خلال التركيز على استخدام الطاقة النظيفة المتجددة وتقليل الانبعاثات الضارة من الوقود الأحفوري وتبني الاستخدام الكفء والفعال والرشيد للموارد وعدم الضغط البيئي لتحقيق نمو مستدام.
- ب. بناء المرونة والقدرة على التكيف مع التغيرات المناخية وذلك من خلال بناء بنية تحتية مرنة قادرة على التكيف مع التغيرات المناخية والحفاظ على موارد الدولة وحماية المواطنين من أي خطر مُحتمل من التغيرات المناخية.
- ج. حوكمة إدارة العمل في مجال التغير المناخي وذلك باشتراك كافة أصحاب المصلحة في الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية فيها.
- د. دعم وتمويل الأنشطة الخاصة بالعمل المناخي والتي تحافظ على البيئة وتشجيع المبادرات الخاصة بالبيئة وحمايتها.

المحور الثالث

مستقبل الاستقرار السياسي في ضوء التغيرات المناخية في دول الجنوب

دول الجنوب النامية أكثر الدول عرضةً وتأثيراً بالتغيرات المناخية الأمر الذي يلزمها أن تتخذ مسارات جادة للتعامل مع التأثيرات الخاصة بهذه التغيرات لتحقيق أفضل سيناريو ممكن من جراء التغيرات المناخية وتأثيرها على استقرار هذه الدول حتى لا تتفاقم هذه المشكلات لأسوأ سيناريو ممكن من هذه التغيرات فضلاً عن عدم توافر الإمكانات والموارد بهذه الدول لتعطيلها إمكانية التصدي لآثار التغيرات المناخية مما يزيد من خطورتها.

أولاً: مسارات تحرك دول الجنوب لمواجهة التغيرات المناخية للحفاظ على الاستقرار السياسي

وجب على دول العالم النامي اتباع عدد من مسارات لتخفيف الآثار السلبية الناتجة عن التغيرات المناخية ومن هذه الآثار كما رصدتها الكثير من الدراسات والتقارير الدولية تتمثل في ندرة الموارد الطبيعية وتدهور موارد المياه العذبة وانعدام الأمن الغذائي وزيادة الكوارث الطبيعية وزيادة معدلات الهجرة وضغوطها على النظام السياسي (2021: Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC)، وظهرت هذه الآثار بشكل واضح في كثير من دول العالم ولكن كانت الدول النامية الأكثر تأثراً من هذه التغيرات، فمثلاً القارة الإفريقية تشهد الكثير من الصراعات والنزاعات والحروب على الموارد والثروات على

الرغم من أن كان البعض يصفها بأنها سلة الغذاء العالمي ومخزون الموارد الطبيعية، ورغم إنها تسهم في الانبعاثات الحرارية المسببة للتغير المناخي بنسبة لم تتجاوز 7% من إجمالي الانبعاثات العالمية ولديها أدنى نسبة انبعاثات للفرد، رغم ذلك فهي الأكثر تضرراً من تداعيات التغير المناخي، حيث ساهمت موجات الجفاف والتصحر في تراجع إنتاج المحاصيل الزراعية، وتراجع منسوب المياه في الأنهار وتدهور مستويات المعيشة، وغياب الحد الأدنى من الاحتياجات المجتمعية، ما يؤدي إلى تزايد الصراعات والحروب وعدم الاستقرار (أحمد طاهر: نوفمبر 2022).

ولذا من المسارات المقترحة على الدول النامية اتباعها لتخفيف الآثار الضارة بالتغيرات المناخية والتكيف معها هي (World Bank: 2021):

1. **مسار تقني:** وذلك من خلال تطوير التعامل مع نظم الإنذار المبكر بالظواهر الجوية والمناخية الكارثية، مثل الأعاصير والفيضانات وموجات الحرارة الشديدة لما لها من أهمية قصوى في توفير البيانات والمعلومات التي تساعد بدورها في وضع الخطط العملية والعلمية وتقديم المساعدات التقنية والمالية الأكثر ملاءمة للتكيف مع التغيرات البيئية، هذا يسهم بدوره في تجنب الخسائر البشرية والاقتصادية الناجمة عن تلك الأحداث الطارئة من التغيرات المناخية.

2. **مسار قانوني تشريعي:** وذلك على مستويين الداخلي بناء تشريعات وقوانين تحد من الانبعاثات الخاصة بالتغير المناخي والالتزام الكامل بمبادئ اتفاقيات المناخ والاستراتيجيات الوطنية للحد من الانبعاثات التي تزيد من التغير المناخي وتأثيراتها الضارة وذلك بوضع أطر قانونية ملزمة على كافة الدول لمنع أو تقليل الممارسات البشرية التي تزيد من حدة التغيرات المناخية في كافة القطاعات الزراعية والصناعية والمنزلية وغيرها.

3. **مسار إنساني:** وذلك من خلال توفير الاحتياجات الأساسية بالقدر الكاف لحماية الإنسان من أي أخطار مُحتملة من التغيرات المناخية وتنظيم أطر دولية قانونية تنظم حقوق اللاجئين المناخيين، حيث يواجه هؤلاء اللاجئين واقعا مأساويا، فهؤلاء يفتقرون إلى الحد الأدنى من الموارد الضرورية للتكيف مع التطورات الناجمة عن الكوارث البيئية الناتجة عن التغيرات المناخية.

ولذا تعد هذه المسارات اللازمة على دول الجنوب اتباعها وتطبيقها للتكيف مع التغيرات المناخية وتقليل من آثارها الضارة مع التركيز على أن هذه المسارات ليست مسارات اختيارية فيما بينها ولكن مسارات إجبارية في مجملها لا يمكن اتباع إحداها دون الأخرى.

ثانياً: سيناريوهات تأثير التغير المناخي على الاستقرار السياسي لدول الجنوب

تتعدد السيناريوهات المستقبلية حول تأثير التغير المناخي على الاستقرار السياسي لدول الجنوب ما بين سيناريوهين رئيسيين وهما السيناريو المُتفائل والسيناريو المُتشائم.

السيناريو الأول: المُتفائل: وينطلق هذا السيناريو من إدراك المجتمع الدولي لحجم المخاطر والتهديدات الخاصة بالتغيرات المناخية والتي انتشرت ليس فقط في دول العالم النامي وإنما أيضاً في دول العالم المُتقدم، تشير التقديرات إلى أن قضية التغير المناخي أضحت أحد أبرز الشواغل الأمنية لدول العالم أجمع، وهذا يرجع إلى التداعيات الكارثية لهذه القضية التي تُهدد العالم بأسره، ولم تقتصر على دولة أو منطقة بعينها، لذا فهي تُهدد بقاء ملايين البشر، للحد الذي جعلها تتخطى في قدرتها وتأثيرها وتداعياتها أية أزمة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، ولذلك ظهرت مفاهيم جديدة تدل على الاهتمام العالمي بهذه القضايا مثل أمانة قضايا البيئة والمناخ، واعتبارها من مرتكزات الأمن القومي للدول، نظراً لأن مخاطر التغير المناخي تقع ضمن ما يهدد الأمن والسلم الدوليين. ولهذا بدأ يتشكل مصطلح "الأمن المناخي" في الأدبيات السياسية والمحافل الاستراتيجية، فقد ساهم مجلس الأمن الدولي في تعميق مفهوم الأمن المناخي من خلال وضع قضية التغير المناخي على جدول أعمال مجلس الأمن في سبتمبر 2021، حيث توصل إلى حقيقة أنه لا توجد منطقة مُحصنة في العالم ضد الكوارث المناخية (عبد الله الشريف: نوفمبر 2023).

ونتيجة هذا الاهتمام العالمي وتكاتف المجتمع الدولي حول التصدي لهذه التغيرات المناخية بوضع إطار عام ومُلزم لتقليل الانبعاثات من الغازات الضارة بالمناخ ومساعدة الدول الفقيرة والنامية في الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي وإنشاء صندوق لدعم الكوارث البيئية والتغيرات المناخية تحت إشراف الأمم المتحدة يمول فقط الاحتياجات الإنسانية وبناء البنية التحتية لكثير من دول العالم النامي أو الدول التي تتعرض لانتهاكات مناخية بفعل التغير المناخي، وهذا يعد السيناريو الأفضل بالنسبة للدول في النظام السياسي الدولي وعلى الدول جميعاً تشجيع تطبيقه لما له من دور كبير في التصدي لخطر التغيرات المناخية وبالتالي يقلل من فرص عدم الاستقرار السياسي في دول العالم النامي بسبب المساعي الجادة والصادقة في التصدي لمخاطر التغير المناخي.

السيناريو الثاني: المُتشائم: وينطلق هذا السيناريو من حقيقة واقعية تتمثل في الأناية الدولية ورغبة كل دولة في تحقيق أفضل عائد ممكن بغض النظر عن كمية الانبعاثات الضارة والتغير المناخي وتهديدات الأمن الدولي، وهذه ما تُملية عليه المنافسة الدولية ما بين الدول الكبرى في النظام السياسي الدولي التي

تُعدّ المُتسبب الأول في كمية الانبعاثات بسبب الصناعة والاعتماد على الوقود الأحفوري في هذه الصناعة وتزايد نصيب الفرد من هذه الانبعاثات مما يكون له عميق الأثر على التغير المناخي، ورغم ظهور الكثير من البوادر المختلفة لهذه التغيرات في دول العالم المتقدم مثل الأعاصير والفيضانات وارتفاع درجات الحرارة والندرة المائية ولكن يظل عامل المنافسة الدولية والأناية الدولية هو المُسيطر في قرار تخفيض نسب الانبعاثات من الغازات الضارة المُسببة للتغير المناخي، ومع عدم الاهتمام العالمي بهذه القضية المُتشابكة والمُعقدة في أبعادها السياسية والاقتصادية سوف تزداد تهديدات الأمن الإنساني والعالمي من تزايد الهجرة المناخية واللاجئين المناخيين وزيادة الكوارث البيئية والفيضانات والتصحر والجفاف ونقص المياه ونقص الموارد الطبيعية وغيرها مما يشكل خطراً كبيراً على دول الجنوب مما يهدد استقرارها من الناحية السياسية.

الخاتمة

من خلال العرض السابق يتضح حجم تأثير التغير المناخي على الاستقرار السياسي في دول الجنوب التي تفتقر إلى القدرات والإمكانات التي تُمكنه من التصدي لمخاطر التغير المناخي بل ويتأثر بأدنى مظاهر التغير المناخي بسبب اعتماده على الأدوات التقليدية في الإنتاج مثل الزراعة وما يحدث لها من تدني الإنتاجية الزراعية بسبب الاحترار العالمي والجفاف والتصحر مما يكون له تأثير كبير على الاستقرار السياسي في هذه الدول.

ولما كانت هذه القضية قضية عالمية وجب على النظام السياسي الدولي اتباع الإرشادات الواردة في قمة المناخ العالمي ووضع الأمن المناخي على الأجندة العالمية حيث أدرك المجتمع الدولي أن هذه التهديدات المترتبة على التغير المناخي لا تُطال فقط الدول النامية وإنما أيضا الدول الكبرى مثل ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية في 9 أكتوبر 2024 من جراء إعصار "مليتون" ولم يكن ذلك الحدث الأول في الولايات المتحدة الأمريكية وإنما هناك حالات كثيرة مما يتعين على الدول جميعاً التحرك بمسار جادة للتغلب على مظاهر التغير المناخي ، وقد أوضح البنك الدولي ومجموعة المؤسسات الدولية المعنية بالتغير المناخي مجموعة مسارات واستراتيجيات من شأنها تزيد من قدرة الدول في التصدي لتأثيرات التغيرات المناخية ولكن هذه المسارات تحتاج لدافع هام وهو التكاتف والتعاون الدولي ما بين الدول ومساعدة الدول الكبرى للدول النامية للتخلص من الأزمات التي تعاني منها الدول النامية مثل إنشاء صندوق عالمي لتمويل أزمات العالم النامي، الاهتمام باستراتيجيات تقليل الانبعاثات الضارة بالمناخ وتزويد دول العالم النامي بالتقنية اللازمة للتنبؤ بالمخاطر المُحتملة من التغيرات المناخية للاستعداد لها ومواجهتها، ولذا توصي

الدراسة بأهمية التعاون ووضع استراتيجيات التكيف للتغلب على تهديدات التغيرات المناخية وإتباع الإجراءات الرشيدة في الأنشطة البشرية الصناعية والزراعية لتفادي الكثير من الكوارث الطبيعية التي تنذر بمخاطر كثيرة تفوق قدرات وإمكانات كل الدول وحتى تتجنب البشرية السيناريو السيء المُتَشائم بسبب الأناية الدولية وتعزيز التعاون لتحقيق السيناريو المُتفائل وتجنب الكثير من المشكلات التي سيكون لها تأثير كبير على الأمن والاستقرار الإنساني والعالمي.

ومن خلال الدراسة يمكن التوصل لعدد من النتائج منها:

1. تعاني الدول النامية من العديد من القضايا الناتجة عن التغيرات المناخية رغم عدم مشاركة هذه الدول في مُسببات التغير المناخي ولذلك وجب التكاتف الدولي والعالمي لمواجهة هذه المخاطر البيئية المُتولدة عن التغيرات المناخية وهذا ما يدفع إلى تحقيق السيناريو المُتفائل بسعي المجتمع الدولي إلى مزيد من التعاون والتكاتف لمواجهة المخاطر المُترتبة على التغير المناخي وتقليل الأضرار الناتجة عنها.

2. يسبب التغير المناخي الكثير من القضايا الاقتصادية والاجتماعية من التأثير على الموارد الطبيعية والتصحر والجفاف وقلة الإنتاج وانتشار البطالة وتدني مستوى الدخل في دول العالم النامي مما يزيد من الصراعات والأزمات في هذه الدول ولذلك وجب التصدي لمخاطر التغير المناخي حتى لا تتمكن هذه التهديدات من الدول النامية وإحداث الاضطرابات وعدم الاستقرار.

3. توصلت الدراسة إلى أهمية الدعم والمساعدة من قبل الدول الكبرى المُسببة لظاهرة التغير المناخي للدول النامية لمواجهة المخاطر المُترتبة على التغير المناخي وركزت أيضاً على أهمية إنشاء صندوق لدعم دول الجنوب في المخاطر المُترتبة على التغير المناخي حتى يكون هناك تدخل سريع في حالة حدوث أزمات مُرتبطة بالتغير المناخي.

ومن خلال الدراسة يمكن طرح عدد من التوصيات التي تُشكل مدخلاً مهماً للتصدي للمخاطر البيئية لدول الجنوب منها:

1. تعزيز القدرة للتكيف مع التغيرات المناخية وذلك من خلال تطوير استراتيجيات وطنية وإقليمية وعالمية لبناء القدرات والتكيف مع التغيرات المناخية.

2. تعزيز التعاون الدولي والإقليمي وتقديم الدعم الكامل واللازم للمخاطر البيئية المترتبة على التغير المناخي وخاصة في الدول النامية التي لا تمتلك القدرات الاقتصادية والتكنولوجية التي تمكنها من مواجهة هذه المخاطر.
3. تحسين الحوكمة والسياسات الاجتماعية وذلك من خلال إرساء دعائم الحكم الرشيد ومحاربة الفساد ووضع سياسات اجتماعية تهتم بمصالح الفئات المهمشة والضعيفة اقتصادياً.
4. الاستثمار في البنية التحتية وذلك لغرض تطوير البنية التحتية لمواجهة التغيرات المناخية في الدول النامية التي تفقد صلابة البنية التحتية فيها وذلك من خلال تحسين شبكات الصرف وشبكات المياه، والكهرباء، وتوفير الطاقة، وغيرها.
5. وضع استراتيجيات للتعامل مع الهجرة البيئية سواء كانت الداخلية أو الخارجية وتوفير الدعم اللازم للمهاجرين المناخيين والدول المستقبلة للهجرة المناخية لتحسين أوضاعهم المعيشية.
6. تعزيز الوعي العام بالمخاطر البيئية المترتبة على التغير المناخي ونشر الثقافة العامة بمخاطر التغير المناخي وتقليل الانبعاثات الضارة التي تزيد من الاحتباس الحراري والتغير المناخي.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. أحمد طاهر (نوفمبر 2022): تفكيك العلاقة بين التغير المناخي والنزاعات السياسية، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية: مجلة السياسة الدولية) <https://www.siyassa.org.eg/News/18410.aspx>
2. إسراء أحمد إسماعيل (2007): تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر (1991-2007)، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)، ص45.
3. أميرة عمارة (أكتوبر 2022): عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في الدول النامية، (جامعة القاهرة: مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، عدد 4 مجلد 23)
4. البنك الدولي. (2018): التقرير الاقتصادي حول التغير المناخي والتنمية المستدامة.
5. البنك الدولي. (2020): تقرير الهجرة المناخية والتحديات الأمنية.
6. البنك الدولي: (2017): التقرير العالمي حول الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية

• <https://documents1.worldbank.org/curated/ar/777651507532530766/pdf/120298-WBAR-v1-PUBLIC-ARABIC.pdf>

7. تغريد الغندور (يناير 2023): أثر التغيرات المناخية على استراتيجية التنمية المستدامة في مصر (القاهرة: مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والتربوية، العدد 37، مجلد 37) ص: 355-380.
8. جهد أزور وآخرون (29 نوفمبر 2023): كيف يمكن لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى معالجة التحديات المناخية على نحو أفضل، صندوق النقد الدولي. على الرابط:
<https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2023/11/29/how-the-middle-east-and-central-asia-can-better-address-climate-challenges>
9. حسنين توفيق إبراهيم، (مارس 2010): "العمل الخيري والاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي"، مؤتمر العمل الخيري الخليجي الرابع: العمل الخيري للجميع، (البحرين: جمعية التربية الإسلامية).
10. رضا إسماعيل رضوان (2016): شبح التغير المناخي (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: مجلة الوعي الإسلامي، س 54، ع 617) ص: 48-50.
11. صمويل هنتجتون (2017): النظم السياسية في مجتمعات متغيرة، ترجمة: حسام نايل، (بيروت: دار التنوير)، ص 29-31.
12. علي الدين هلال (2015): السياسة المقارنة من السلوكية إلى العولمة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية) ص 235-236.
13. مريم سلطان أحمد (1991): مقومات الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)، ص 21-23.
14. منال السيد عبد الحميد (يوليو 2023): أثر التغيرات المناخية على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وعلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 بجمهورية مصر العربية، دراسة تحليلية (جامعة القاهرة: مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مجلد 24 عدد 3) ص: 253-276.
15. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (2018): تقرير حول الأمن الغذائي والمائي في الشرق الأوسط.
16. منظمة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة. (2018). (UNCTAD). التقرير السنوي حول الاستثمار الأجنبي المباشر https://unctad.org/system/files/official-document/wir2020_overview_ar.pdf.
17. منظمة الشفافية الدولية. (2019) مؤشر الفساد العالمي <https://www.transparency.org/ar/news/cpi-2019-global-highlights>.
18. مؤشر السلام العالمي. (2020) تقرير السلام العالمي <https://www.scpd.gov.kw/archive/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%202020.pdf>
19. مي مجيب (يناير 2021): إعادة قراءة "إستون" قدرة نظرية تحليل النظم على التجدد، (جامعة القاهرة: مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد الأول، مجلد 22)

20. الهيئة العامة للاستعلامات المصرية (مارس 2024): الاستراتيجية الوطنية للتغير المناخي 2050. متاح على

موقع الهيئة.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Aisen, Ari and Francisco Jose Veiga, (2011): "How Does Political Instability Affect Economic Growth?," IMF Working Paper, No. WP/11/12, International Monetary Fund, p.17
2. Bellin Eva, (2012): **Reconsidering the Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Lessons from Arab Spring**, Comparative Politics, (New York, January 2012), pp 137-139.
3. Berlemann, M., and D. Wenzel (2016): **Long-term growth effects of natural disasters Empirical evidence for droughts**. Economics Bulletin 36(1): 464–476.
4. Blakeslee DS, Fishman R. (2017): **Weather shocks, agriculture, and crime: Evidence from India**. Journal of Human Resources.
5. Carmignani, Fabrizio, (2003): "Political Instability, Uncertainty and Economics," **Journal of Economic Surveys**, Vol. 17, No.1, pp.1-2.
6. Coniglio, N. D. and G. Pesce. (2015): **Climate variability and international migration: An empirical analysis**. Environment and Development Economics 20: 1–35.
7. Gleick, P. H. (2014). **Water, Drought, Climate Change, and Conflict in Syria**. *Weather, Climate, and Society*, 6(3), 331-340.
8. Gurgul, Henryk and Lukasz Lach, (March 2012) "Political Instability and Economic Growth: Evidence from Two Decades of Transition in CEE," MPRA Paper. No. 37792, p.2.
9. Homer-Dixon, T. (1999). **Environment, Scarcity, and Violence**. Princeton University Press.
https://www.pbl.nl/sites/default/files/cms/publicaties/pbl2018-trends-in-global-co2-and-total-greenhouse-gas-emissions-2018-report_3125.pdf
10. Huntington, S. (1968): **Political Order in Changing Societies**, (New Haven: Yale University Press, 1968), P. 43.
11. Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC) (2021). **Climate Change 2021: The Physical Science Basis**.
12. IPCC. (2021). "Climate Change 2021: The Physical Science Basis". **Contribution of Working Group I to the Sixth Assessment Report** of the Intergovernmental Panel on Climate Change.
13. Kloos, J., & Zeleke, G. (2014). **The Impact of Climate Change on the Conflict in Darfur**. *Journal of Peace Research*, 51(4), 473-484.
14. Mares, D. and K.W. Moffetti (2016): **Climate change and interpersonal violence: A "global" estimate and regional inequities**. *Climatic Change* 135: 297-310
15. Miguel, Edward, Satyanath, Shanker and Ernest Sergenti, (2004) "Economic Shocks and Civil Conflict: An Instrumental Variables Approach," *Journal of Political Economy*, Vol. 112, No. 4, , pp.727-729.

16. Olivier, J.G.J. and J.A.H.W Peters. (2018) **Trends in global CO2 and total greenhouse gas emissions**, Netherlands Environmental Assessment Agency, The Hague.
17. Reuveny, R. (2007). **Climate Change-Induced Migration and Violent Conflict**. *Political Geography*, 26(6), 656-673.
18. Stern, N. (2006). "**The Economics of Climate Change: The Stern Review**". Cambridge University Press.
19. Stern, N. (2007). **The Economics of Climate Change: The Stern Review**. Cambridge University Press.
20. UNFCCC. (2015). "**Paris Agreement**". United Nations Framework Convention on Climate Change.
21. United Nations. (2015). "**Transforming our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development**". United Nations General Assembly.
22. World Bank (2020): **Climate Change and Developing Countries**
23. World Bank (2021): **Climate Finance and the Developing World**.
24. World Bank. (2020). "**Climate Change and Sustainable Development: New Challenges and Opportunities**"